سلطة النقد الفلسطينية

تجربة سلطة النقد

في

مجال العمل الإحصائي

إعداد

محمد عطا الله

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

ورقة مقدمة إلى الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة

"عربستات"

أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة

7-8 تشرين ثاني 2018

© تشرين ثاني، 2018.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2018. ***تجربة سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي.***
رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية
ص ب. 452، رام الله – فلسطين.

هاتف: 2415250 2 (970 +)
فاكس: 2415310 2 (970 +)
الرقم المجاني: 1800500700
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكتروني: http://www.pma.ps

المحتويات

المقدمة **1**

العمل الإحصائي في سلطة النقد الفلسطينية **1**

التقدم والمنجز فيما يتعلق بنشر البيانات الاقتصادية والنقدية والمالية **2**

1) الإنضمام إلى معايير النشر الدولية 2

2) تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية وتطويرها 4

نشر الإحصاءات الرسمية **7**

معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد **8**

الخلاصة **9**

المراجع **10**

المقدمة

مما لا شك فيه أن هناك قناعة متزايدة بأهمية الدور الذي تلعبه الإحصاءات في حياتنا المعاصرة، وخصوصاً الاقتصادية منها، فأي دراسة هدفها التخطيط أو التقدير أو التنبؤ سواء على مستوى سلعة معينة أو مشروع معين أو حتى على مستوى الاقتصاد ككل يلزمها بيانات ومعلومات حول كافة المتغيرات ذات العلاقة، الأمر الذي يستدعي ضرورة استخدام أسلوب العمل الإحصائي. وفي هذا السياق تعتبر الإحصاءات الديموغرافية وإحصاءات سوق العمل والإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات المالية والنقدية، وإحصاءات المعاملات الخارجية من أهم مصادر البيانات والمعلومات.

تسلط هذه الورقة الضوء على تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل الإحصائي، والتقدم المنجز فيما يتعلق بنشر البيانات الاقتصادية والنقدية والمالية، والتدابير المُتخذة لتطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية، إضافة إلى استعراض أهم التحديات التي تواجه العمل الإحصائي في سلطة النقد، وخصوصاً في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية.

العمل الإحصائي في سلطة النقد الفلسطينية

أنشئت سلطة النقد في العام 1994 بموجب القرار الرئاسي رقم (184) الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، وبالاستناد إلى المادة الرابعة من ملحق بروتوكول باريس الاقتصادي[1]. وفيما بعد صادق المجلس التشريعي الفلسطيني على قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 بشأن تنظيم عمل سلطة النقد. وقد أنشئت سلطة النقد لتكون نواة البنك المركزي الفلسطيني، ولتحقيق المهام المناطة بالبنوك المركزية، بما في ذلك إنتاج ونشر البيانات الإحصائية الرسمية التي تخص طبيعة عملها.

وفي هذا السياق، فإن العمل الإحصائي في سلطة النقد ينحصر بشكل أساسي في المجالات ذات العلاقة بطبيعة عملها كبنك مركزي، حيث تضم قاعدة بياناتها ثلاثة مجموعات أساسية من البيانات[2] ذات ارتباط وثيق بطبيعة مهام سلطة النقد ممثلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، بالإضافة إلى دعم وتشجيع السياسات العامة للحكومة الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تضم:

---

[1] تم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

[2] خطة التحول الاستراتيجي لسلطة النقد، سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2006.

- بيانات حول المصارف والنظام النقدي والمالي، لتأمين المراقبة على مستوى المؤسسات الفردية والمحافظة على استقرار النظام المالي.
- بيانات حول الأسعار والاقتصاد الحقيقي في فلسطين، بالإضافة إلى بعض البيانات الأخرى الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية.
- بيانات حول ميزان المدفوعات، وذلك من منطلق التزام سلطة النقد بجمع ونشر هذا الجزء من الحسابات القومية.

وتستمد هذه القاعدة بياناتها من خلال السجلات الإدارية المنفذة من قبل بعض دوائر سلطة النقد (دائرة الرقابة والتفتيش، دائرة إنضباط السوق، دائرة العمليات النقدية، الدائرة المالية، دائرة نظم المدفوعات، ودائرة الموارد البشرية). بالإضافة إلى السجلات الإدارية المنفذة من قبل مؤسسات أخرى خلاف سلطة النقد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة المالية، هيئة سوق رأس المال، وحدة المتابعة المالية، صندوق النقد والبنك الدوليين).

التقدم والمنجز فيما يتعلق بنشر البيانات الاقتصادية والنقدية والمالية

تعتبر تجربة سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي تجربة فريدة ومتميزة، فهي من جهة تشكل داعماً مهماً لخطط وتوجهات سلطة النقد الحالية والمستقبلية في مجال إعداد ونشر مختلف التقارير والنشرات الدورية. كما لعبت من جهة ثانية دوراً محورياً في تمكين فلسطين من مواكبة التطور الحاصل في مجال العمل الإحصائي وجودة البيانات الإحصائية، وتعزيز التواجد والحضور الفلسطيني في المنظومة الإحصائية والمجتمع الإحصائي الدولي، وخاصة صندوق النقد الدولي. وفيما يلي استعراض للتقدم والمنجزات التي حققتها سلطة النقد في مجال نشر البيانات الاقتصادية والنقدية والمالية.

1) الإنضمام إلى معايير النشر الدولية

تشترشد سلطة النقد بشكل عام عند إفصاحها عن البيانات الاقتصادية والنقدية والمالية بمعايير النشر الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولي، ومجلس معايير المحاسبة الدولية، ولجنة بازل، وغيرها من المؤسسات واللجان ذات العلاقة. وأهم المعايير التي تستند غليها سلطة النقد عند الإفصاح عن بياناتها ما يلي:

- **المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات (GDDS & SDDS)**

فلسطين عضو في المعيار العام والخاص لنشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي منذ العام 2012. وتتيح هذه المعايير بيانات حديثة وشاملة، كما أنها تساعد الدول الأعضاء على تحسين جودة بياناتها الإحصائية وصحتها ودقتها. وتغطي هذه المعايير على مستوى الاقتصاد الوطني البيانات الإحصائية عن القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع الخارجي.

وفي الانضمام إلى هذه المعايير إشارة إلى أن الدولة تتبع ممارسات إحصائية جيدة، وأن بياناتها على قدر كبير من الحداثة والدقة والشمولية والموثوقية.

- **معايير لجنة بازل الثالثة (Basel III)**

في إطار جهود سلطة النقد لمواكبة التطورات التنظيمية وفق أفضل الممارسات في مجال الصناعة المصرفية، واستكمالاً لسلسلة الإصلاحات لتعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، باشرت سلطة النقد عملية التحول إلى تطبيق متطلبات معيار لجنة بازل Basel III (إطار تنظيمي عالمي طوعي بشأن كفاية رأس المال للمصارف واختبارات التحمل ومخاطر السيولة في السوق)، وإلزام الجهاز المصرفي الفلسطيني بهذه المتطلبات. ولهذه الغاية قامت سلطة النقد بتحديث العديد من التعليمات المتعلقة بتطبيق بازل III، وخصوصاً تعليمات قواعد وممارسات الحكم السليم، والتعليمات المتعلقة بآلية احتساب احتياطي التقلبات الدورية، ومخاطر السيولة، والتمويل الثابت الصافي، والرافعة المالية، والتعليمات المتعلقة بمكونات رأس المال التنظيمي لتعزيز قدرة المصارف على تحمل الخسائر.

وبشكل عام، فقد وصلت عملية التحول لتطبيق بازل III إلى المرحلة النهائية، ومن المتوقع أن تبدأ المصارف العاملة في فلسطين التطبيق الفعلي لهذه المعايير في الربع الأخير من العام 2018.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS-9)**

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من حيث: تصنيف وقياس الأدوات المالية، وانخفاض قيمة الأصول، ومحاسبة التحوط. ولهذه الغاية تم إصدار نسخة جديدة محدثة من البيانات المالية (New Call Report) بما يتوافق مع متطلبات بازل ومتطلبات المعيار رقم (IFRS-9).

وقد باشرت سلطة النقد باستلام البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني وفقاً لهذا المعيـــار اعتباراً من كانون ثاني 2018[3].

- الإحصاءات المالية الدولية (IFS)

تمكنت سلطة النقد منذ العام 2005 من استكمال كافة الإجراءات والتدابير وبالتعاون والتنسيق مع خبراء صندوق النقد الدولي، لإدراج اسم فلسطين وبياناتها الإحصائية ضمن قائمة الدولة التي تنشر بياناتها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتتولى سلطة النقد تحديث بيانات فلسطين المدرجة في هذا الكتاب بشكل دوري.

2) تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية وتطويرها

تركز الإحصاءات الاقتصادية والنقدية والمالية بشكل عام على أربعة قطاعات فرعية: القطاع الحقيقي، ومالية الحكومة، والقطاع النقدي، والقطاع الخارجي.

- الإحصاءات النقدية والمالية: يتم تجميعها وإعدادها ونشرها من قبل سلطة النقد الفلسطينية. وتشمل مؤشرات كل من: المسح النقدي للبنك المركزي والمصارف، أسعار الفائدة، ومؤشرات السلامة المالية، بالإضافة إلى احصاءات سوق الأوراق المالية التي تصدر عن البورصة الفلسطينية.
- إحصاءات القطاع الخارجي: يتم تجميعها وإعدادها ونشرها من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أينما استدعى ذلك. وتشمل مؤشرات كل من: ميزان المدفوعات، والدين الخارجي، والأصول الاحتياطية الرسمية، وتجارة السلع، ووضع الاستثمار الدولي، وأسعار الصرف.
- إحصاءات القطاع الحقيقي: يتم تجميعها وإعدادها ونشرها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتشمل مؤشرات كل من: الحسابات القومية (الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر الإنتاج الصناعي، ومؤشرات تجارة الخدمات، ومؤشرات العمالة.

---

[3] المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وسيحل محل المعايير الدوليـــة الســـابقة، وخصوصاً المعيار رقم 39، مع سريان مفعوله في العام 2018.

- إحصاءات مالية الحكومة: يتم تجميعها وإعدادها ونشرها من قبل وزارة المالية الفلسطينية. وتشمل مؤشرات كل من: العمليات المالية للحكومة المركزية والحكومة العامة، والدين العام الحكومي.

وفي إطار سعي سلطة النقد لتحقيق أعلى درجات الدقة والموثوقية والجودة في البيانات الإحصائية المفصح عنها، تستخدم أحدث الأدلة والمنهجيات الصادرة عن المؤسسات الدولية التي تُعنى بالبيانات الاقتصادية والنقدية والمالية. وتسعى بشكل دائم إلى تطوير هذه الأدلة والمنهجيات وفق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة. **ويمكن إبراز التقدم الحاصل لدى سلطة النقد في مجال استخدام الإدلة والمنهجيات الإحصائية من خلال الآتي:**

- القطاع النقدي (الإحصاءات النقدية والمالية)

تتمثل **الإحصاءات النقدية** في عملية إعادة تبويب البيانات المصرفية وفق الجهة والأداة المالية، سواء تلك البيانات المتعلقة بالمصارف لإعداد ما يسمى مسح شركات الإيداع الأخرى (المسح النقدي للمصارف)، أو بيانات سلطة النقد لإعداد ما يسمى مسح البنك المركزي. ومن ثم تجميع بيانات المصارف مع بيانات سلطة النقد لإعداد ما يسمى مسح شركات الإيداع (المسح النقدي).

ولهذه الغاية تستخدم سلطة النقد *دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2008*. ويتم يتم تزويد صندوق النقد الدولي بهذه الإحصاءات بشكل دوري وفي مواعيد محددة (مسح البنك المركزي في موعد أقصاه اليوم 14 من كل شهر، ومسح المصارف في موعد أقصاه اليوم 28 من كل شهر).

أما **الإحصاءات المالية** فتتمثل في عملية إعادة تبويب بيانات الشركات المالية غير المصرفية (الصرافين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والبورصة، وشركات التأمين، وشركات الرهن العقاري، وشركات التمويل التأجيري، ومؤسسة ضمان الودائع، وصندوق الاستثمار الفلسطيني) وفق الجهة والأداة المالية بهدف إنتاج المسح المالي. وفي هذا السياق يعتبر الحصول على البيانات الخاصة بالشركات التي تخضع لرقابة سلطة النقد وإشرافها المباشر سهلاً نوعاً ما، كما في حالة بيانات الصرافين ومؤسسات شركات الإقراض المتخصصة من خلال عمل ميزانية مجمعة لكل منهما.

أما بالنسبة لبيانات الشركات لا يخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، فيتم الحصول على بيانات بعضها من خلال طلبها بشكل مباشر، كما في حالة صندوق الاستثمار الفلسطيني، أو من خلال موقعها الإلكتروني، كما في حالة مؤسسة ضمان الودائع. في حين يتم اشتقاق بيانات بعضها الآخر (عمل ميزانية مجمعة) من خلال بياناتها المدرجة في السوق المالي، كما في حالة بيانات شركات التأمين، وبيانات الوسطاء الماليين، وبيانات البورصة. ومع ذلك تبقى هناك مشكلة عدم توفر أية بيانات حوالل البعض منها، كما في حالة شركات الرهن العقاري والتمويل التأجيري.

أما بالنسبة **لمؤشرات السلامة المالية الكلية** في الجهاز المصرفي، فتتولى سلطة النقد إنتاجها والإفصاح عن نتائجها بشكل دوري، وفقاً *لدليل تجميع مؤشرات السلامة الكلية الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2006*. وتسترشد سلطة النقد بنتائج هذه المؤشرات للتعرف على مدى صحة وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني والمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها، باعتبارها عنصراً مهماً في سياستها لإدارة المخاطر، ومكملة لنظم الإنذار المبكر.

وبشكل عام، تعتبر فلسطين من الدول القليلة (إن لم تكن الوحيدة على مستوى الدول العربية) التي تلزم وتشارك في التعامل بكافة *استمارات الإبلاغ الموحد (SRFs)*، الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتشمل استمارات كلا من: وضع الاستثمار الدولي؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة وفق دليل 2002. وإحصاءات الدين الخارجي؛ والنموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات وفق المبادىء التوجيهية الصادرة في العام 2013.

- **القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي)**

تتولى سلطة النقد إعداد وجمع ونشر بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بشكل ربع سنوي وسنوي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومع بداية العام 2017 أُستكملت كافة الإجراءات والتدابير الضرورية للتحول إلى تطبيق *منهجية الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات*، الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقامت سلطة النقد بنشر بيانات ميزان المدفوعات للعام 2017 وفق المنهجية الجديدة. كما تم كذلك مراجعة البيانات التاريخية للميزان منذ العام 2000، وإعادة نشرها وفق منهجية الطبعة السادسة. يأتي ذلك في سياق عمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها سلطة النقد وتطبيق

أفضل الممارسات الدولية، سواء من حيث المنهجيات وآليات تجميع بيانات الميزان، أو من حيث الدقة ودرجة شمولية هذه البيانات وتغطيتها.

- القطاع الحقيقي/ الحسابات القومية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار الحسابات بشكل ربع سنوي وسنوي وبالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية، وفق منهجية الإنتاج (القيمة المضافة) والانفاق. ومنذ العام 2014 باشر الجهاز بالتحول التدريجي *نحو منهجية نظام الحسابات القومية (2008)*. ولهذه الغاية قام الجهاز بتعديل العديد من استمارات المسموح لتتماشى مع نظام 2008. كما تم التحول إلى *التصنيف الصناعي النسخة الرابعة (ISIC Rev. 4)*. وقد وصلت نسبة التقدم المحرز في مجال التطبيق بين 60%–80%. وجاري العمل على تطوير الأدوات اللازمة لاستكمال الحسابات الأخرى، إلى جانب محاولة استقدام بعثات فنية للتسريع في عملية الإنتقال وتدريب الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية.

- قطاع مالية الحكومة/ إحصاءات مالية الحكومة

تقوم وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية بإعداد البيانات المالية التفصيلية وفق منهجية دليل مالية الحكومة لعام 2001، حيث يتم الإفصاح عن هذه البيانات بشكل شهري. وأشارت وزارة المالية إلى مجالات التعاون بينها وبين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي لأغراض إعداد الميزانية العامة. ويذكر في هذا السياق إلى أنه يتوفر لدى قاعدة بيانات حديثة تتيح بيانات حول الإيرادات والنفقات والدين العام والمنح والمساعدات الخارجية.

وهناك محاولات جادة لدى وزارة المالية للتحول نحو تطبيق منهجية دليل مالية الحكومة لعام 2014، في حال تم توفير التدريب المتخصص للكوادر العاملة في هذا المجال، حيث تشير وزارة المالية إلى أن ورش العمل والتدريب المتخصص للكوادر وتبادل الخبرات بين وزارات المالية على مستوى الدول العربية قد يكون من أفضل السبل والوسائل المتاحة لتطوير العمل الإحصائي في وزارات المالية العربية.

نشر الإحصاءات الرسمية

تعتمد سلطة النقد على مجموعة من القنوات والطرق لنشر البيانات والمعلومات ومحاولة إيصالها بكل سهولة ويسر ومرونة لأكبر شريحة ممكنة من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. ومن أبرز هذه الطرق ما يلي:

1. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

تم تطوير الموقع الإلكتروني لسلطة النقد ليكون بمثابة منبر حي يستخدم لنشر معلومات دقيقة وآنية حول سلطة النقد، والجهاز المصرفي، والاقتصاد الفلسطيني. وتشمل هذه المنشورات التقارير الاقتصادية، وتقارير الاستقرار المالي، وتقارير التضخم، والنشرات الإحصائية، وأوراق العمل، وخطابات وتصريحات المحافظ وكبار المسؤولين، والبيانات الصحفية، والمقتطفات الإعلامية، وغيرها.

2. مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة

تساعد هذه المواقع على الاتصال مع عدد كبير من المستخدمين، وعلى إيجاد عملاء ومستخدمين جدد، إضافة إلى الحفاظ على المستخدمين الحاليين، وذلك من خلال تسهيل عثور المستخدمين على البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل أسرع من الطرق التقليدية. كما تساعد هذه المواقع على تعزيز سمعة الإحصاءات وتعزيز ثقة الناس بالرقم الإحصائي.

3. المنشورات التقليدية

تتمثل المنشورات التقليدية لسلطة النقد في مجموعة المنشورات التي تداولها على شكل نسخ مطبوعة، كالتقرير الاقتصادي السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، والنشرة الإحصائية الربعية، وتقرير التضخم الربعي، وغيرها.

معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد

تندرج معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد ضمن أكثر معيق أو نوع، فنهاك معيقات لها علاقة بعدم فهم طبيعة العمل الإحصائي وعدم إيلاءه الاهتمام المناسب. فبالرغم من تحقيق العديد من الإنجازات على المستوى الدولي في هذا المجال إلا أنه لا يزال هناك الكثير ليتم الاهتمام به.

وهناك معيقات أخرى لها علاقة بتطوير الأدوات اللازمة ذات العلاقة بمنهجيات وآليات جمع البيانات، وقد تحتاج إلى مزيد من التدريب للكوادر ومزيد من المرونة، أو عمل مذكرات تفاهم مع بعض المؤسسات الخارجية (المحلية) لتوفير البيانات التي تحتاجها سلطة النقد، أو تعديل بعض النماذج المستخدمة لتصبح أكثر توافقاً مع المتطلبات العالمية وأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات.

كما أن هناك نوع آخر من المعيقات له علاقة بعدم توفر بعض البيانات حول بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، وخصوصاً قطاعي الرهن العقاري والتمويل التأجيري.

هذا بالإضافة إلى وجود معيقات ترتبط بنقص ورش العمل والتدريب المتخصص للكوادر وتبادل الخبرات على مستوى الدول العربية، والتي قد تكون من أفضل السبل والوسائل المتاحة لتطوير العمل الإحصائي.

الخلاصة

سعت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل الإحصائي، ووخصوصاً فيما يتعلق باستخدام المعايير والأدلة الإحصائية الدولية. وتعتبر تجربة سلطة النقد في هذا المجال تجربة فريدة ومثمرة بشهادة العديد من الخبراء الدوليين، وخصوصاً خبراء صندوق النقد الدولي. ومع ذلك تدرك سلطة النقد أنه لا يزال هناك الكثير ليتم تحقيقه في المراحل القادمة.

المراجع

- اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، الموقعة بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، واشنطن، 13 أيلول 1993.
- بروتوكول باريس الاقتصادي لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، باريس، 29 نيسان 1994.
- قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997.
- تعليمات سلطة النقد لسنوات مختلفة.
- منشورات مختلفة، سلطة النقد الفلسطينية.
- قانون الإحصاء الفلسطيني رقم (5) لسنة 2000.
- ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006.
- الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية 2009–2013، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2009.
- مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.